حكامة
HIKAMA

دعوة للمشاركة

في ملف خاص في دورية "حكامة" بعنوان:

سياسات تعزيز حقوق الإنسان في البلدان العربية

تشرع **دورية "حكامة" للإدارة والسياسات العامة**، التي تُعنى بقضايا السياسات والإدارة والحكم وتسهم في تعزيز جهود الإصلاح وتكريس ممارسات الحكم الرشيد في البلدان العربية، في إنجاز سلسلة من الملفات البحثية تهدف من خلالها إلى المساهمة في تعزيز البحث العلمي في حقلي السياسات العامة والإدارة العامة، والدفع بآفاق الحوار المجتمعي حول قضاياهما، مع تقديم رؤى نقدية واستشرافية. وقد خططت لملفات عدة، من ضمنها هذا الملف عن سياسات حقوق الإنسان، وهي القضية التي لم يجرِ تناولها عربيًا على نحو مكثف من زاوية السياسات العامة.

يستمد الموضوع أهميته من حقيقة التراجع الذي تشهده المنطقة في وضعيات حقوق الإنسان، وما تظهره المؤشرات المقارنة حول حدة هذا التراجع[1]. وتزداد أهميته في ضوء ما تعانيه المنطقة في الوقت الراهن من استنزاف إنساني مهول، من جرّاء الصراعات المسلحة، التي لا تلقى انتباهًا كافيًا على الساحة الدولية.

ولسياسات حقوق الإنسان تاريخ ممتد، يبدأ من سعي المجتمعات العربية إلى تبنّي القضية، وتَشَكُّل حركات محلية وعبر عربية، ونشأة منظمات حقوقية عربية عدة، بالتوازي مع تنامي الاهتمام الدولي بقضية حقوق الإنسان، بعدما احتلت مساحة بارزة على الصعيد العالمي خلال السبعينيات من القرن الماضي. لكن على مستوى صنع السياسات، كان الوضع أبعد عن مستوى التطور الحاصل في المناطق الأخرى. كذلك مرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بما شهدته من تطوير للمنظومة العالمية لحقوق الإنسان، على المستويين

1 حول تقييم الحالة الحقوقية في الدول العربية، ينظر: هيومان رايتس ووتش، "التقرير العالمي 2020" شوهد في 2021/2/14، في: http://bit.ly/3b4WlLV

المعياري والمؤسسي، من دون أن تترك أثرًا واضحًا في المنطقة. ورغم بعض التطور النوعي في بدايات القرن الحادي والعشرين، لكن سرعان ما ارتد الحال وازداد سوءًا مع تراجع الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، وتصاعد سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الاتجاهات الشعبوية والقومية في العديد من المجتمعات الغربية بخطابها المشكك في القيم العالمية لحقوق الإنسان؛ الأمر الذي دعا البعض للحديث عما سموه "زمن نهايات حقوق الإنسان"[2].

يكشف ضعف مستوى تطور سياسات حقوق الإنسان في البلدان العربية الطبيعة السلطوية للنظم السياسية ومنظومات الحكم العربية، كما يسهم نمط التفاعلات الجيوسياسية داخل النظام الإقليمي العربي وارتباطه بالنظام الدولي في تهميش القضايا الحقوقية لصالح القضايا الأمنية. ويدرك المتابع أن الربيع العربي، وهو الحدث التاريخي الذي شهد انتفاضة الشعوب العربية لأجل كرامتها وحقوقها وكانت قيم حقوق الإنسان أحد مصادر الإلهام والتمهيد للحراك الشعبي الذي صاحبه[3]، قد انتكس بعد انتعاشة قصيرة في ممارسة الحقوق والحريات العامة، بسبب من الاستبداد العائد وإطلاق يده في ممارسة سياسات القهر، بدعم إقليمي وتوجهات عالمية لا يعنيها تردي وضعيات حقوق الإنسان. ولا يمكن فصل تعثر الثورات العربية عن نوعية السياسات التي عرقلت التأسيس لمنظومات الحقوق والحريات، ودفعت بالعدالة الانتقالية إلى هوامش النسيان، في حين برعت الأنظمة الاستبدادية وتحالفها الإقليمي في إنتاج خطاب يعادي حقوق الإنسان، ولا تعدم أي سردية تعزز توجهاتها تلك وتسوغ انتهاكاتها، سواء منها ما اتشح بضرورات مكافحة الإرهاب، أم لمناهضة التآمر الخارجي، وكان من آثارها أن استفحلت وضعيات الانتهاك، في حين تراجعت حركة حقوق الإنسان وتقلصت ساحة فاعليتها إلى مستوى غير مسبوق.

وعلى الرغم من هذا الوضع المثير للتشاؤم، تبقى مساحات للتفاؤل تدفع بالنظر والبحث؛ فعلى مستوى النقاش العام، وخلال الربيع العربي بموجتيه الأولى 2010-2011 والثانية 2019-2020، اكتسب الصراع على تعريف القيم الثقافية وعلاقتها بالأصالة والتراث الديني الفكري العربي والإسلامي أهميته في فهم تطور الجدل العربي حول حقوق الإنسان[4]. وقد برهنت التفاعلات السياسية التي عرفتها ثورات الربيع العربي على تنوع الممارسات والتأويلات الثقافية والفكرية في البلدان العربية، بما يدحض تلك الرؤى الحتمية التي تزعم تناقض حقوق الإنسان العالمية والثقافة العربية والإسلامية أو الواقع الثقافي للشعوب العربية[5].

ويطرح هذا الحال عديد الأسئلة على المجتمع العلمي العربي، بدءًا من تحليل دور السياسات العامة في تكريس مستوى متدنٍ لمؤشرات حقوق الإنسان، وصولًا إلى طبيعة التوجهات السلطوية الإدارية التي تقترف الانتهاك وتعزز ممارساته باعتبار ذلك جزءًا من أعراف السلطة. ويكشف ذلك ما ارتبط بالصراعات المسلحة من انتهاكات، وهو لا ينفصل عن حقيقة طول أمد انتهاكات حقوق الانسان المُمارَسة في بعض البلدان العربية، واستفحالها مع تعاظم التوجهات الاستبدادية، وميل السلطات إلى قمع أشكال الاحتجاج المختلفة وقمع المعارضة[6]. من هنا، تطرح الأوضاع العربية في العقد الماضي أهمية بحث مسببات العنف السياسي المضمرة في السياسات العامة وانعكاساتها الممتدة على حقوق الانسان، فضلًا عن فهم خرائط ضحاياها وآثارها في التماسك المجتمعي، ومقومات الدولة الوطنية.

---

2 ينظر:

Stephen Hopgood, *The Endtimes of Human Rights* (New York: Cornell University Press, 2013).

3 ينظر:

Antony Chase, *Human Rights, Revolution, and Reform in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012).

4 Moataz El Fegiery, "Competing Perceptions: Traditional Values and Human Rights," in: Marie Peterson & Turan Kayaoglu (eds.) *The Organization of Islamic Cooperation and Human Rights* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2019) pp.142-165.

5 ينظر:

Bahey Eldin Hassan, "Ideas can Also Kill: Five Assumptions that Uprising in the Arab World Have Disapproved," *Muslim World Journal of Human Rights*, vol. 8, no. 1 (2011).

6 ينظر: "عسكرة السياسة وتجديد السلطوية"، في: **حالة حقوق الإنسان في العالم العربي: 2017-2018** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2018)، شوهد في 2021/2/14 في: http://bit.ly/3phVA7q

كذلك، فإن البحث عن مساحات للتأثير في سياسات حقوق الانسان في ظل أنظمة سياسية مغلقة أو مقيدة بات ضرورةً علمية، ومن ذلك سبر وتقييم أدوار وتكتيكات شبكات الناشطين المحلية، وتلك العابرة للحدود، وكذا المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والحركات الاجتماعية في التأثير في السياسات العامة، وفهم التطورات الإيجابية على مستوى السياسات، وما شهدته بعض الدول من إصلاحات يعطي أهمية للموضوع، على الرغم من التحديات المرتبطة بضعف القدرة على تعميق الإصلاحات المؤسسية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

والمأمول من هذا الملف نشر صفوة من البحوث ذات الجودة، التي تعين على فهم سياسات تعزيز حقوق الإنسان في البلدان العربية من خلال توظيف أدوات نظرية ومنهجية من حقول العلوم الاجتماعية والسياسية والقانون سواء عبر دراسات حالات أو دراسات مقارنة. ونأمل أن تغطي هذه البحوث وأوراق السياسات المحاور التالية:

- أثر تحولات النظام الإقليمي العربي والدولي في سياسات حقوق الإنسان في البلدان العربية.
- الأبعاد الحقوقية لقضايا الإصلاح الحكومي وإصلاح السياسات، وقضايا الحوكمة والحكم الرشيد.
- تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في السياسات العامة في البلدان العربية.
- قضايا الانتقال وتعلقها بتبنّي إصلاحات حقوقية في ظل الأنظمة السياسية الجديدة.
- رصد مسارات التفاوض على أولويات وصياغة سياسات حماية حقوق الإنسان في سياق الانتقال بالمجتمعات العربية.
- فهم ديناميات التأثير في سياسات حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السلطوية وفي ظل الصراعات المسلحة.
- بيان أنماط الناشطية في المجال الحقوقي، وأدوار شبكات الناشطين المحلية والعابرة للحدود، وكذا المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في التأثير في السياسات العامة.
- خطابات حقوق الإنسان المتنوعة على صعيد الدولة والمجتمع المدني والحركات الاحتجاجية.
- الأبعاد الحقوقية للسياسات الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالحد من التهميش والتفاوت.
- سياسات حماية حقوق الإنسان في ظل الصراعات المسلحة وبحث أولويات العدالة والمحاسبة في سياقات إدارة النزاعات أو التحولات السياسية.
- جائحة كورونا وآثارها في وضعيات حقوق الإنسان من منظور السياسات العامة.

قواعد المشاركة:

- تستقبل "حكامة" المقترحات البحثية التي تغطي واحدًا أو أكثر من هذه المحاور، والتي تطرح جديدًا في موضوعها، وتقدم معالجة متميزة، وتصل إلى نتائج بحثية تشكل قيمة علمية مضافة.
- باب تلقي المقترحات مفتوح حتى **15 آذار/ مارس 2021**، على أن توجه باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للدورية: hikama@dohainstitute.org
- يغطي المقترح البحثي – في حدود 600 كلمة - نقاطًا أساسية، أهمها: موضوع البحث وإشكاليته أو تساؤلاته، وأهميته وملامح المقاربة المنهاجية له، وبيان تعلقه بالأدبيات السابقة، وعلى أي المصادر يُبنى، بجانب الهيكل الأولي للبحث، وإشارات إلى بعض ما يُتوقع من مخرجاته.
- تتم مراسلة مقدمي المقترحات برأي دورية "حكامة" حول قبول المقترح.
- يجري استقبال البحوث الكاملة في أجل أقصاه **15 حزيران/ يونيو 2021** على أن تلتزم بالقواعد الشكلية والموضوعية التي تعتمدها الدورية، وأن يتراوح حجم الورقة البحثية في حدود 6000–8000 كلمة شاملة الهوامش والملاحق، وأن تكون ورقة السياسات في حدود 3000-5000 كلمة شاملة الهوامش والمراجع.
- تخضع جميع البحوث للتحكيم وفق قواعد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ويراسل الباحث بنتائج التحكيم، وفي حالة اجتياز البحث للتحكيم يُعلِم محرر الملف الباحث بالتعديلات المطلوبة لإنجاز النسخة النهائية لبحثه.
- يُعلَم الباحثون بقبول نشر بحوثهم، وبموعد نشر الملف.
- ترسل البحوث باللغة العربية، كما يمكن إرسالها باللغة الإنكليزية، وتجرى ترجمتها بعد الموافقة عليها.
- تستقبل دورية "حكامة" أيضًا القراءات النقدية للكتب والبحوث والتقارير الصادرة حديثًا في موضوع الملف، على أن يتراوح حجمها بين 3000-4000 كلمة.